هجرة الأفارقة غير الشرعية إلى اليمن وانعكاساتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية

دارس صالح أبونشطان

جامعة صنعاء: كلية التربية والعلوم التطبيقية أرحب (اليمن)

استاذ مشارك فسم الجغرافيا

عميد كلية التربية أرحب

البريد الإلكتروني Email : daris_nashtan@yahoo.com

الكلمات المفتاحية: الهجرة غير الشرعية وانعكاساتها.

كيفية اقتباس البحث

أبونشطان ، دارس صالح، هجرة الأفارقة غير الشرعية إلى اليمن وانعكاساتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية،٢٠٢١،المجلد:١١ ،العدد:٣ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

The illegal migration of Africans to Yemen and its social, economic and political repercussions

Daris Saleh Abonashtan
Sana'a University , College of Education, Erhab (Yemen)
Dean of the Faculty of Education , Erhab

Keywords : Illegal immigration and its repercussions.

How To Cite This Article
Abonashtan, Daris Saleh, The illegal migration of Africans to Yemen and its social, economic and political repercussions, Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, Year :2021,Volume:11,Issue 3.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract

The phenomenon of illegal immigration has been distinguished from other phenomena by being a secret and mysterious phenomenon that carries many problems and repercussions on the receiving country or going through it, especially when linked to security, terrorism and sovereignty. Consequently, efforts should be intensified to combat and reduce them. Therefore, this study aimed to identify the reality of illegal immigration to Yemen, and to know the ways and ports through which it passes, and the policies related to its outrage, and to analyze its economic, social and political repercussions on the country.

Therefore, some methods, such as the historical method, were used to analyze and link the development of the problem from the past to the present, and we also relied on the descriptive analytical method to describe and analyze this phenomenon through quantitative and qualitative data collected through theoretical and field studies. They are betting their lives by making the decision to emigrate, as death follows them and accompanies them until the end of the journey, and illegal immigration has contributed to increasing the negative political,

economic and social repercussions represented in destabilizing the economy, high unemployment rates in Yemen, the spread of crimes, forgery, fraud, theft, witchcraft, beggary and the emergence of many infectious diseases within society. Yemen, It also formed security and political chaos inside Yemen, as it contributed to the increase in armed groups and smuggling networks and the entry of extremist ideology into Yemen.

We also found through this study that illegal immigration to Yemen is no longer confined to the youth group, or to a specific gender, as women, children and the elderly have entered this field, and the policy adopted in Yemen to prevent the spread of the phenomenon remains ineffective because it is basically It is a precautionary measure, and on this basis, this phenomenon continues to follow an increasing and dangerous trend, and the country loses from it. Therefore, this study concluded with a set of recommendations, which in its entirety lead to the adoption of serious and decisive policies to combat and limit it.

ملخص الدراسة

تميزت ظاهرة الهجرة الغير شرعية عن غيرها من الظواهر بكونها ظاهرة تتسم بالسرية والغموض وتحمل في ثناياها الكثير من المشاكل والانعكاسات على البلد المستقبل أو التي تمر بها، خاصة عند ارتباطها بالأمن والإرهاب والسيادة، وبالتالي لابد من تكثيف الجهود لمكافحتها والحد منها، لذلك فإن هذه الدراسة هدفت إلى الوقوف على واقع الهجرة غير الشرعية إلى اليمن، ومعرفة الطرق والمنافذ التي تمر منها، والسياسات المتعلقة بشائنها، وتحليل انعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على البلد.

لذلك تم استخدام بعض المناهج مثل المنهج التاريخي لتحليل وربط تطور المشكلة من الماضي الى الحاضر وكذلك اعتمدنا على المنهج التحليلي الوصفي لوصف وتحليل هذه الظاهرة من خلال البيانات الكمية والنوعية التي جمعت من خلال الدراسة النظرية والميدانية، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن أغلب المهاجرون يراهنون بحياتهم بإتخاذ قرار الهجرة فالموت يلاحقهم ويلازمهم حتى نهاية الرحلة، كما أن الهجرة غير الشرعية ساهمت في زيادة الانعكاسات السلبية السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتمثلة في زعزعة الاقتصاد وارتفاع معدلات البطالة في اليمن، وانتشار الجرائم والتزوير والنصب والاحتيال والسرقة والسحر والتسول وظهور العديد من الأمراض المعدية داخل المجتمع اليمني، وكذلك شكلت فوضى أمنية وسياسية داخل اليمن إذ ساهمت في ازدياد الجماعات المسلحة وشبكات التهريب ودخول الفكر المتطرف لليمن.

كما توصلنا من خلال دراستنا هذه أن الهجرة غير الشرعية الوافدة إلى اليمن لم تعد مقتصرة على فئة الشباب، أو على جنس معين، حيث اقتحم فيها النساء والأطفال والشيوخ هذا المجال، كما أن السياسة المنتهجة في اليمن للحيلولة دون تفشي الظاهرة تبقى غير فعالة لأنها أساسا هي عبارة عن تدابير احترازية، وعلى هذا الأساس تبقى هذه الظاهرة تسير وفق منحى متزايد وخطير والخاسر منها البلد، لذلك اختتمت هذه الدراسة بمجموعة من التوصيات والتي تصب في مجملها الى تبني سياسات جادة وحاسمة لمكافحتها والحد منها.

المقدمة

تعتبر الهجرة الشرعية ظاهرة صحية عرفتها مختلف شعوب المعمورة ووسيلة أساسية للتعارف بين مختلف شعوب العالم، لكن الهجرة غير الشرعية اليوم تعتبر من بين القضايا المطروحة على المستوى الدولي والمحلى والاقليمي وأيضاً العالمي، لما تطرحه من مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية للدول المصدرة والمستقبلة ودول العبور.

وتعتبر دول القارة الأفريقية من أكثر الدول المصدرة للهجرة الغير شرعية، ومنطقة طاردة لأبنائها، نتيجة لما تعانيه من مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية، حيث تصدر أمواج بشرية إلى مختلف دول العالم بحثا عن ظروف عيش أفضل، الأمر الذي جعلها مصدر يهدد الكثير من دول العالم الغنية والفقيرة.

وتعتبر اليمن من أفقر الدول العربية والتي تعاني من مشاكل الهجرة الغير شرعية، نظراً لموقعها الجغرافي، بوصفها بوابة الشرق لدول القرن الأفريقي المطلة على البحر الاحمر وباب المندب وخليج عدن على البحر العربي والمحيط الهندي، وجسر للتواصل بين شمال أفريقيا ودول شبة الجزيرة العربية الغنية بالنفط عبر مشاركتها لحدود برية طويلة لتلك الدول الغنية، هذا الموقع الجغرافي وهشاشة الأوضاع الأمنية والاجتماعية والاقتصادية، جعل من اليمن دولة مصدرة لأبنائها عبر الهجرة غير الشرعية وخاصة لدول الخليج العربي وكذلك بلد عبور واستقبال القادمون من أفريقيا، لذلك فإن هذه الوضعية هي خاصية يمنية فريده مقارنه بدول الجزيرة العربية الأخرى.

ولهذا سوف نركز في هذه البحث على الهجرة الغير شرعية القادمة إلى اليمن من أفريقيا، حيث أصبحت تشكل خطراً يهدد أمن وسيادة اليمن ووضعه الاقتصادي والاجتماعي، وذلك من خلال محورين الأول: سوف نتطرق بالدراسة والبحث عن واقع الهجرة الغير شرعية إلى اليمن ومنافذ عبورها، والثاني: عن تحليل وتفنيد سياسة اليمن تجاه الهجرة غير الشرعية وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على وضعية البلد اليمني.

مشكلة الدراسة.

لقد تحولت الهجرة غير الشرعية الى اليمن إلى مشكلة كبيرة تقلق المجتمع المحلي، وكذلك صناع القرار اليمني لما لها من انعكاسات ترتبط بقضايا الأمن والسيادة والاقتصاد المحلي، حيث أصبحت تطرح الكثير من التساؤلات حول خطورة هذه الظاهرة وانعكاساتها، ولعل من أهم التساؤلات.

١ـ ما واقع الهجرة الغير شرعية إلى اليمن؟ وما هي منافذ عبورها؟

٢ـ كيف تتعامل السلطات الحكومية تجاه هذه الظاهرة؟ وما هي انعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؟

أهمية الدراسة.

تتجلى أهمية هذه الدراسة في فهم وتحليل ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى اليمن، ومعرفة حجمها وعواملها وانعكاساتها المختلفة على بلد يعاني من وضعية هشة في كل المجالات، والسياسة المتعلقة بشأنها.

أسباب اختيار الدراسة.

يوجد الكثير من الأسباب في اختيار هذه الدراسة يمكن اختصارها في الآتي:

ـ تعتبر هذه الدراسة من المواضيع الحيوية والمهمة على المستوى الدولي، حيث أصبحت ظاهرة الهجرة غير الشرعية من المواضيع المطروحة في المحافل واللقاءات والمؤتمرات الدولية في إطار التعاون الدولي لمكافحتها والحد منها.

ـ أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى اليمن لم يحظى بالدراسة والبحث ولا توجد دراسة تناولت هذا الموضوع مما يضيف نقلة مهمة للمكتبة اليمنية.

أهداف الدراسة.

ـ الوقوف على واقع الهجرة غير الشرعية على اليمن، ومعرفة الطرق والمنافذ التي يستخدمها المهاجرون والمخاطر التي يتعرضون لها في رحلتهم إلى اليمن.

ـ معرفة السياسات التي تنهجها السلطات اليمنية تجاه الهجرة الغير شرعية، وتحليل انعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على البلد.

ـ منهجية الدراسة.

لكل دراسة علمية منهج أو أسلوب يستخدمه الباحث في تحليل البيانات والمعلومات التي يتم الحصول عليها سواءً من الجانب النظري أو الميداني، حيث تم الاعتماد على جمع البيانات من خلال بعض المصادر والمراجع العلمية العربية والأجنبية التي تناولت هذه الظاهرة والمتعلقة بها،

وعلى التقارير الدولية التي تخص هذه الظاهرة، وكذلك تم معرفة أغلب خصوصيات هذه الظاهرة من خلال ملاحظتها لعدة سنوات وأجراء بعض المقابلات مع بعض المهاجرين لتوضيح بعض الجوانب المتعلقة بالظاهرة خاصة منافذ وطرق العبور إلى اليمن حيث تم إجراء مقابلة مع ٤٠ مهاجراً.

لذلك تم استخدام بعض المناهج مثل المنهج التاريخي لربط تاريخ هذه الظاهرة مع حاضرها، وكذلك الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل هذه الظاهرة وذلك من خلال استخدام بعض البيانات والارقام الإحصائية لوصف وتحليل واقع الهجرة الغير شرعية وانعكاساتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكذلك فيما اتخذته اليمن من سياسات حيال هذه المشكلة، ومن ثم الوصول إلى استنتاجات وتوصيات محددة بشأنها.

المحور الأول: واقع الهجرة غير الشرعية إلى اليمن والسياسات المتعلقة بشأنها.

شهدت قضية الهجرة الغير شرعية من دول افريقيا إلى اليمن ومن ثم صوب بلدان الخليج وخاصة السعودية تطورات متسارعة، وتغيرت بسرعة من كونها مشكلة محدودة إلى موضوع يشغل كل دول المنطقة المصدرة والمستقبلة.

حيث والهجرة الغير شرعية حالياً لم تعد تقتصر على اليمنيين فقط الذين دأبوا على مر السنوات على التسلل عبر صحراء الربع الخالي والحدود الجبلية إلى بلدان الخليج والسعودية، بل أصبحوا مواطنو بلدان ساحل القرن الأفريقي والبلدان القريبة من الساحل والتي تعيش ظروفا اقتصادية واجتماعية وسياسية صعبة من أبرز المهاجرين والمرشحين للهجرة الغير شرعية نحو اليمن ودول الخليج العربي، كما لم يعد مضيق باب المندب والسواحل الغربية على البحر الأحمر الممر الوحيد الذي تسلكه القوارب الصغيرة إلى اليمن بل أصبح كل سواحل اليمن الشرقية على البحر العربي وخليج عدن مقصدا للهجرة الغير شرعية لليمن.

وقد اتسعت هذه الظاهرة خلال السنوات الأخيرة وأرتفع عدد المهاجرين الغير شرعيين الذين تمكنوا من الدخول إلى اليمن عبر رحلات بحرية لا تخلوا من المخاطر بحثاً عن فرص عيش أفضل، وتزايد أعداد من ماتوا غرقاً في عرض البحار والشواطئ وأصبحت مسألة المهاجرين الغير شرعيين تطرح نفسها بشكل كبير، في المباحثات الدولية ولكنها لم تفلح في تخفيف هذه الظاهرة، وفي هذا المحور سوف نتطرق لدراسة وتحليل واقع الهجرة غير الشرعية إلى اليمن وطرق ومنافذ عبورها.

١. واقع الهجرة غير الشرعية إلى اليمن

على الرغم أن اليمن لا زالت تشكل بلد نزوح لأبنائها، ودخول النزاع والحروب في اليمن عامه الخامس، يبقى بلد عبور للمهاجرين من دول القرن الأفريقي إلى المملكة العربية السعودية وغيرها من بلدان مجلس التعاون الخليجي، وبلد مقصد للاجئين والمهاجرين الأفارقة، وتقدر السلطات الرسمية في اليمن أن عدد المهاجرين الأفارقة الذين يعيشون في اليمن بشكل غير قانوني وصل ١٦٠٠٠٠٠أجنبي، أي ما يقارب ٦% من العدد الكلي لسكان البلاد، ولا يتضمن هذا الرقم عدد المهاجرون اللاجئون الأفارقة البالغ ٤٠٠.٠٠٠ لاجئ وطالبي اللجوء، وإذا أخذنا في الإعتبار هذه الفئة سيرتفع عدد الأجانب المقيمين في اليمن إلى ٢ مليون أجنبي، ونتيجة لذلك فإن اليمن قد تحولت وبشكل وأضح إلى بلد مستقبل للمهاجرين الغير شرعيين، ومن خلال البيانات المدرجة في الجدول رقم (١)، يمكن معرفة تدفقات الهجرة والنزوح البشري من الأفارقة إلى اليمن.

الجدول رقم (١) إحصائيات الهجرة غير الشرعية إلى اليمن من سنة ١٩٩٠م إلى سنة ٢٠١٨م.

البلد / السنوات	الصومال	أثيوبيا	أرتيريا	جيبوتي	أخرى	المجموع
١٩٩٠ – ٢٠٠٥	٦٩٧٧١	١٥٨٠٤	٨٥٧٩	٧٦٧	١٨٦٤٨	١١٣٩٢٠
٢٠٠٦ –٢٠١٠	٢٦٥٤٠٦	١٣٣٨٧	١٦٠١٠	٦٥٣	٤١١٠٢	٣٣٩٧٤٩
٢٠١١ –٢٠١٥	٣٨٦٥٦٦	٤٧٢٢٨١	١٦٥٤٩	١٣٧٨	١٣٨٩٠	٩٤٩٩٦١
٢٠١٦ –٢٠١٨	٧١٨٠٠	٢٨٣٧٠٠	٩١٨	٧٦٣	٨٢٥٦٢	٣٦٣٣٨٢
المجموع	٧٩٣٥٤٣	٧٨٥١٧٢	٤٢٠٥٦	٣٥٦١	١٢٩٢٠٢	١٦٣٢٢٣٤

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء للسنوات ١٩٩٠ – ٢٠١٣م صنعاء.ـ المنظمة الدولية للهجرة، تقرير حالة الهجرة الدولية لعام ٢٠١٧م، ـ الهجرة في المنطقة العربية وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠م، ص ١٣٧، ١٣٨ ـ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين ٢٠١٦م ـ الفريق القطري الإنساني والشركاء للازمة في اليمن، نظرة عامة عن الاحتياجات الانسانية، ٢٠١٦م ـ الفريق القطري الإنساني والشركاء للازمة في اليمن، نظرة عامة عن الاحتياجات الانسانية، ديسمبر ٢٠١٩م.

من خلال الجدول رقم (١) نجد أن الهجرة إلى اليمن ليست وليدة اليوم فمنذ ما يقرب من ثلاثين عاماً واليمن يستقبل بصورة مستمرة أعداداً كبيرة من المهاجرين القادمين إليه من القرن الأفريقي، وبعض البلدان الأخرى، الذين تقذف بهم السفن والقوارب الشراعية إلى الشواطئ اليمنية

على البحر الأحمر وخليج عدن هاربين من بلادهم بسبب الصراعات الدائرة هناك، فقد تصدرت الهجرة من الصومال على مدار العقود الماضية منذ سنة ١٩٩٠م حتى اليوم، حيث وصل عدد المهاجرين بطرق غير شرعية إلى اليمن خلال السنوات ١٩٩٠م – ٢٠١٨م إلى ٧٩٣٥٤٣ مهاجراً غير شرعي، نتيجة للظروف الصعبة المتجذرة التي مر بها هذا البلد، منها انعدام الأمن في البلاد بالإضافة إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والأمن الغذائي والعوامل البيئية، فعقب استقلال الصومال اندلعت حرب الصومال الأولى بين إثيوبيا والصومال بين عامي ١٩٧٧م و١٩٧٨م بسبب النزاع الحدودي التي خلفت وراءها أكثر من مليون لاجئ، ثم سرعان ما اندلعت الحرب الأهلية الأولى في الصومال خلال الفترة من ١٩٨٧م وحتى ١٩٩١م بين الحكومة والحركة الصومالية في شمال غرب الصومال والتي خلف أكثر من ٥٠٠٠٠٠ لاجئ صومالي[١].

وفي عام ١٩٩١م دخلت البلاد في حرب أهلية أخرى بين القبائل، والتي كان من نتائجها سيطرت اتحاد المحاكم الإسلامية على أجزاء من البلاد بينما سيطر القبائل الأخرى على الأجزاء الجنوبية من البلاد، وبعد تشكيل الحكومة الاتحادية، والتي فشلت في فرض سيطرتها على البلاد وبدأ العديد من المنشقين وخاصة في عام ٢٠٠٦م الانضمام إلى حركة الشباب المجاهدين، والتي بدأت مرحلة جديدة من المواجهات بين الحكومة الفيدرالية وحركة الشباب، مما انعكس عنها انهيار الدولة، وارتفعت معدلات البطالة لنسبة ٦٠%، وانتشر النزاع حول الموارد الاقتصادية، التي أدت إلى الهجرة الغير شرعية إلى خارج البلاد بالإضافة إلى أسباب الصراع السياسي[٢].

ومن الأسباب الرئيسة الأخرى للهجرة غير الشرعية في الصومال هو الكوارث البيئة والفيضانات التي ضربت البلاد عام ٢٠٠٠م وأدت إلى انعدام الغذائي وحدوث المجاعات التي خلفت آلاف المهاجرين بحثاً عن الحياة في أماكن أكثر أماناً، كما ساهمت موجة الجفاف عام ٢٠١١م في حدوث أزمة غذائية كبرى، وتم إعلان حالة المجاعة في الصومال من قبل الأمم المتحدة، والتي نتج عنها تشريد ما يقارب من ربع سكان الصومال[٣].

إضافة إلى ذلك أن المشاكل السياسية وانقسام البلد والحروب الداخلية التي لاتزال تشتعل بهذا البلد، وانعدام الأمن في أغلب مناطق الصومال، على الرغم من تواجد مجموعة كبيرة من قوات الاتحاد الأفريقي، وغالباً ما تتخذ الحرب شكل هجمات مفاجئة على المباني العامة والاجتماعات والمباني الحكومية، ونتيجة لذلك ما يزال هذا البلد يعرف نزوح وهجرة لأبنائه حتى اليوم.

أما إثيوبيا فقد تصدرت المرتبة الثانية في الهجرة غير الشرعية إلى اليمن، فمن خلال الجدول رقم (١) نجد أن إثيوبيا تعرف هجرة غير شرعية على مدار سنوات الفترة ففي سنة ١٩٩٠م وصل عدد المهاجرين غير الشرعيين إلى اليمن ١٥٨٠٤ مهاجر واستمر طول سنوات الفترة حيت وصل عدد المهاجرين من اثيوبيا حتى عام ٢٠١٨م إلى ٧٨٥١٧٢ مهاجر غير شرعي. نتيجة مجموعة من الأسباب أهمها أن إثيوبيا ما تزال تعاني من الفقر حيث صنفتها الأمم المتحدة عام ١٩٩٠م بانها تحتل المرتبة ١٦٩ من بين دول العالم فقراً، ووصلت نسبة من يعيشون تحت حط الفقر إلى ٤٤% من السكان، وأغلب السكان يعيشون على أقل من دولارين في اليوم، وكذلك موجات الجفاف المتكرر التي تعصف بالبلاد وتدهور الموارد الطبيعية فضلاً عن النمو السكاني المرتفع[٤]، ومع مطلع عام ٢٠٠٩م شهدت أزمة غذائية أخرى، ولا تزال مستمرة حيث قدم برنامج الأغذية العالمي في ذلك العام مساعدات لأكثر من ١٠ ملايين شخص في إثيوبيا [٥]. كل ذلك كانت عوامل حاسمة في ارتفاع الهجرة الغير شرعية من هذا البلد.

وفي عام ٢٠١٠م انتشر الفقر والتهميش بشكل كبير وخاصة في منطقة الجنوب الإثيوبي، والذي يتقاسمه على حد سواء الرجال والنساء، فمنطقة الولو ما زال سكانها يعيشون الفقر والمهمشين على كافة المستويات سواء من ناحية الوصول إلى الموارد أو التعليم أو فرص التدريب، وهو ما ترتب عليه زيادة حدة البطالة بين سكان تلك المنطقة، مما دفع سكانها للهجرة غير الشرعية، من أجل البحث عن فرص أكبر للحياة الكريمة حتى وإن كان بشكل غير آدمي فيتعرضن للإيذاء النفسي والجسدي والوقوع فريسة للوسطاء وسماسرة الهجرة والمهربين[٦]، لذلك نجد العوامل الاقتصادية المتمثلة في الفقر والبطالة التي مثلت نحو ٧٠% من دوافع من دوافع الهجرة غير الشرعية في إثيوبيا[٧].

وتشير بعض الدراسات إلى أن عدد المهاجرين الإثيوبيين غير الشرعيين عام ٢٠١٥م يقدرون بنحو ٨٢٠٠٠٠ شخص كنسبة ٠.٧% من السكان، وتشير اتجاهات الهجرة الإثيوبية إلى أن الوجهة الأولى للمهاجرين الإثيوبيين تكون إلى منطقة الخليج عبر اليمن حيث تشير التقديرات أن أكثر من ١٣٠٠٠٠ امرأة إثيوبية يعملن في منطقة الخليج والذين تتراوح أعمارهم بين ٢٠ – ٣٠ عاماً[٨].

وعلى الرغم من تحسن الوضع الاقتصادي الإثيوبي في السنوات الأخيرة وخروج هذا البلد من عباءة الصورة النمطية المعروفة عنها والمتمثلة بالصراعات والمجاعات، وتغلبها على الأحدث الطبيعية السلبية التي أثرت على البلاد، إلا أن سكان هذا البلد ما زال يخوضون في الهجرة الغير شرعية، وذلك لربما أنها أصبحت عادة.

أما هجرة الإرتيريين غير الشرعية إلى اليمن فمن خلال الجدول رقم (١) نجد ان للإرتيريين حضور في الهجرة حتى قبل استقلالها من إثيوبيا، ففي سنة ١٩٩٠م وصل عدد الإرتيريين بطرق غير شرعية إلى اليمن ٥٨٧٩ مهاجر غير شرعي، واستمرت هذه الهجرة على طول سنوات الفترة ١٩٩٠م– ٢٠١٨م حيث وصل مجموع المهاجرين الغير شرعيين إلى اليمن حتى سنة ٢٠١٨م إلى ٤٢٠٥٦ مهاجراً.

ويمكن أن يفسر تلك الهجرة إلى حروب الإرتيريين مع إثيوبيا أثناء حرب الاستقلال، وكذلك عقب الاستفتاء على استقلال إريتريا عام ١٩٩٣م، وبعد تشكيل الحكومة برئاسة إسياس أفورقي رئيس الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا والذي أصبح رئيس الحزب الحاكم، اتخذت الحكومة سياسة القمع والترهيب للسكان [٩]، نتيجة لإنتقال البلاد من مرحلة التحرر الوطني إلى مرحلة بناء الدولة، ولم تسمح بإنشاء أي أحزاب أخرى بشكل شرعي منافسة [١٠]، ونتيجة لتلك السياسة القمعية فر أغلب السكان إلى الخارج بحثاً عن الحرية وهروباً من القمع والاذلال.

ومن الأسباب الأخرى التي ساهمت في الهجرة غير الشرعية من إريتريا انتشار البطالة والفقر بين الشباب نتيجة لفساد الحكومة أسياس أفورقي ونظام حكمة على سبيل المثال لا الحضر أنه لا يتم إعلان الموازنة العامة للدولة بشكل سنوي كما أن العائدات من المناجم لا يتم الإعلان عنها، كذلك لا يوجد برلمان يراقب أداء الحكومة أو يقوم بعملية تشريع القوانين الأمر الذي ترتب عليه فراغ تشريعي كبير أدى إلى مناخ يسمح بالإفلات من العقاب لارتكاب جرائم ضد الإنسانية والتي تدينها منظمات حقوق الإنسان والأمم المتحدة خاصة جرائم التعذيب والاضطهاد السياسي والاحتجاز القسري[١١].

إضافة إلى ذلك الزامية الخدمة في إريتريا وما رافقة من قمع السياسي، حيث يتم إجبار الأشخاص سواءً الرجال والنساء والتي تتراوح أعمارهم بين ١٨ – ٥٠ عاماً على أداء الخدمة العسكرية الغير محددة، ويتم تجديد فترة التجنيد الإجباري دون مدة معلومة، وكذلك فإن رفض أداء هذه الخدمة يشكل سبباً كافياً للسلطات الإريترية لإخضاع الرافضين إلى عقوبات قاسية ومذلة وتحط من الكرامة الإنسانية. كل ذلك كان له دوراً بارزاً في تحريك الهجرة غير الشرعية من البلاد.

وفي السنوات الأخيرة اتخذت الزامية الخدمة منحى أخر حيث يجند الشباب للعمل في مجالات الانشطة الاقتصادية الخاصة بالحكومة دون مقابل، ولذلك لم يتم منح الشباب فرصة للتخطيط لمستقبلهم ولذلك يفر ما بين ٥٠٠٠ إلى ١٠٠٠٠ ألف شخص شهرياً من جحيم السلطات الإريترية [١٢].

أما المهاجرون من جيبوتي ودول أفريقية أخرى فقد وصلت مجموعها على طول سنوات الفترة ١٩٩٠م – ٢٠١٨م إلى ١٣٢٧٦٣ منهم ٣٥٦١ من جيبوتي والأخرين من عدة دول أفريقية هي تنزانيا وكينيا وأوغندا وجنوب السودان، ويمكن تفسير ذلك نتيجة للنزاع المسلح في تلك البدان والفقر أو الاحتقان الاجتماعي أو الاضطراب السياسي أو الصعوبات الاقتصادية أو التدهور البيئي معقدة بشكل لا يصدق. وتشكل الضائقة الاجتماعية والاقتصادية وانعدام الخدمات وفرص التنمية عوامل تدفع نحو الهجرة للخارج.

وحسب المنظمة الدولية للهجرة إن من المنتظر أن يرتفع عدد المهاجرين الذين يصلون إلى اليمن بنسبة ٥٠% عام ٢٠١٩م مقارنة بعام ٢٠١٨م، حيث سيجازف قرابة ١٧٠ ألف شخص بخوض الرحلة من منطقة القرن الأفريقي إلى اليمن صوب منطقة الخليج، وهذا يعني أن عدد المهاجرين عبر هذا المسار يتجاوز عدد من وصلوا إلى أوروبا في نفس العام، وعددهم ١٠٧ آلاف، بعد قطع الرحلة المحفوفة بالمخاطر من شمال أفريقيا عبر البحر المتوسط، وبذلك فهذا يعد أكبر حركات النزوح في العالم(١٣).

وبناءً على ما سبق نجد أن هجرة الأفارقة إلى اليمن الذي يعاني من ازمة سياسية وحروب داخلية وخارجية ومشاكل اقتصادية واجتماعية منذ عام ٢٠١١م حتى اليوم زد على ذلك مشاكل الهجرة غير الشرعية وما يترتب عليها من مشاكل، ومن خلال تحليلنا للأسباب التي تشجع وتزيد من ظاهرة تدفق الهجرة غير الشرعية من القرن الإفريقي إلى اليمن نجد أن الموقع الاستراتيجي لليمن باعتبارها مركزاً إقليمياً للعبور إلى دول الخليج العربي، وكذلك من حيث إطلالها المباشر على الممرات الملاحية من خلال طول الشريط الساحلي لليمن الذي يصل طولة ٢٤٥٠كم، والمطل على كلاُ من البحر الأحمر، وخليج عدن، والبحر العربي وعلى الجانب الجغرافي الآخر جنوب خليج عدن فقد كان لإمتداد طول الساحل الصومالي والمقدر بحوالي ١٣٠٠كم، ومواجهته المباشرة للسواحل اليمنية أثر كبير في تدفق الهجرة غير الشرعية بالإضافة إلى أن عامل المسافة بين بعض المناطق الساحلية الصومالية النشطة في تهريب البشر والمناطق الساحلية اليمنية المقابلة لها تتفاوت من ١٥٠– ١٧٥ ميلاً بحرياً وهذه العوامل ساعدت في حركة تدفق الهجرة المستمرة والتي أصبحت تمارس شبه يومية من المناطق الساحلية الصومالية وبالتحديد من منطقة كالوله، كاندلا، بوساسو، حيث يقوم المهربين بإنزال النازحين ليلاً على المناطق الساحلية لمحافظة أبين، شبوة، حضرموت وعلى وجه الخصوص في المناطق الساحلية التالية ميفعة حجر، الشجيرات، بئر علي، جعلة، النشيمة، عرقة، الخبر، حورة الساحل. وكذلك على سواحل البحر الأحمر في منطقة باب المندب وذباب والحديدة والمخا وميدي، إضافة

إلى ذلك وجود مخيمات لاجئين قائمة منذ أمداً طويل في اليمن حيث تستضيف الفارين من الصراع والكوارث في المنطقة الافريقية خاصة من الصومال وإثيوبيا وغيرها.

والجدير بالذكر أن تدفق الهجرة غير الشرعية وحجمها يعتمد على حالة البحر وظروف الطقس وأصبحت الهجرة موسمية ويزداد عدد النازحين إلى السواحل اليمنية في أشهر محددة من السنة وخصوصاً في الفصل الأخير للأشهر (أكتوبر نوفمبر و ديسمبر و يناير و فبراير و مارس) ويستغل المهربون هدوء البحر في تلك المواسم، بالإضافة إلى عملية إنزال المهاجرين في ساعات متأخرة من الليل وتغيير خطوط السير ومناطق الانزال بين الحين والأخر وعادة ما يرافق عملية تهريب البشر إلى السواحل اليمنية حدوث كثير من حالات الغرق والوفيات، حيث أن عملية التهريب تتم بطريقة غير صحيحة من حيث تحميل القوارب بأعداد كبيرة جداً من المهاجرين وعدم توفر معدات السلامة البحرية للمهاجرين وعدم امتثال قوارب النقل لمتطلبات السلامة البحرية.

ويتمكن المهاجرون غير الشرعيين من الوصول إلى السواحل اليمنية رغم مخاطر السلامة البحرية التي يوجهونها بالإضافة إلى المخاطر الأمنية التي يتعرض لها مهربو البشر من قبل خفر السواحل والجهات الأمنية الأخرى ونتيجة للتدفق المستمر للهجرة غير الشرعية، فان عدد المهاجرين يزداد بطريقة غير عادية حيث أثبتت إحصائية عام ٢٠٠٨م أن العدد الإجمالي لعدد المهاجرين الذين وصلوا من القرن الإفريقي إلى السواحل اليمنية خلال الستة الاشهر الأولى هو ٧٣٣٦١ ولكن العدد الفعلي الذي استطاعت قوات خفر السواحل أن توصله إلى مركز القيد والتسجيل لمكتب المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في ميفعة هو ١٨٣٩١ مهاجر والعدد الباقي فر إلى داخل الأراضي اليمنية[١٤].

وبناء على ما سبق نجد استمرار رحلات المهاجرين غير الشرعيين إلى اليمن، رغم انفجار الأوضاع في اليمن، لأسباب تتعلق بقدرة زعماء شبكات التهريب في إقناع زبائنهم بالهجرة والتقليل من خطورة الوضع في اليمن، فضلاً عن الآمال العريضة والوعود الكاذبة التي يحتال بها المهربون على المهاجرين، بقدرتهم على إيصالهم من اليمن إلى السعودية، عن طريق عملاء لهم في الحدود الفاصلة بين البلدين.

لذلك أصبحت الهجرة غير الشرعية تجارة مربحة للعديد من الأطراف داخل اليمن وخارجها، فقد أشار أحد المهاجرين من أثيوبيا الذين أجرينا معه مقابلة في مدينة صنعاء والذي يشتغل بالتنظيف بأحد معارض السيارات حيث صرح أن تكلفة تهريب الشخص الواحد من أثيوبيا إلى بوساسو في الصومال عبر الطريق البري بالسيارات تكلف ٢٠ ألف بر أثيوبي ومن بوساسو إلى

سواحل اليمن ٥٠٠ دولار وعند الوصول إلى الشاطئ اليمني وبالذات في منطقة رأس العارة يدفع ٦٠٠ دولار للمهربين حتى يتسنى له دخوله اليمن.

ونظراً لعدم وجود سيطرة على ضبط المهاجرين داخل معسكرات الإيواء التابع للمفوضية السامية فإنهم ينتشرون بطريقة عشوائية داخل المحافظات والى منافذ الحدود البرية مع دول الجوار، وعلى الرغم أن اليمن تعتبر محطة عبور (ترانزيت) للمهاجرين القادمين من القرن الإفريقي حيث أن وجهتهم الأخيرة تكون إلى الدول المجاورة وخصوصاً إلى دول الخليج العربي بالإضافة إلى توجههم إلى الدول الأوربية التي كانت سابقاً دول استعمارية في شرق أفريقيا وبالتحديد (بريطانيا، ايطاليا، فرنسا) إلا أن الغالبية العظمى لم تتوفق في الوصول إلى دول الخليج العربي أو دول اوروبا وتبقى في اليمن حتى تحين الفرصة المناسبة للوصول إلى تلك البلدان، لذلك فإن حركة تدفق الهجرة غير الشرعية أصبحت من أكثر التحديات والمعوقات التي تهدد أمن ومجالات الحياة المختلفة لليمن.

٢. طرق ومنافذ الهجرة غير الشرعية إلى اليمن.

تشمل حركة المهاجرين الغير شرعيين من دول أفريقيا إلى اليمن عبر الموانئ البحرية لدول القرن الأفريقي، الخريطة رقم (١)، التي تمثل الممرات البحرية والبرية التي يستخدمها المهاجرون غير الشرعيين للوصول إلى اليمن ومن ثم إلى دول الخليج. والتي تم إنجازها عن طريق طرح بعض الأسئلة للمهاجرين الذين نصادفهم في مدينة صنعاء وبعض المدن اليمنية.

الخريطة رقم (١) الطرق البرية والبحرية التي يسلكها المهاجرين إلى اليمن

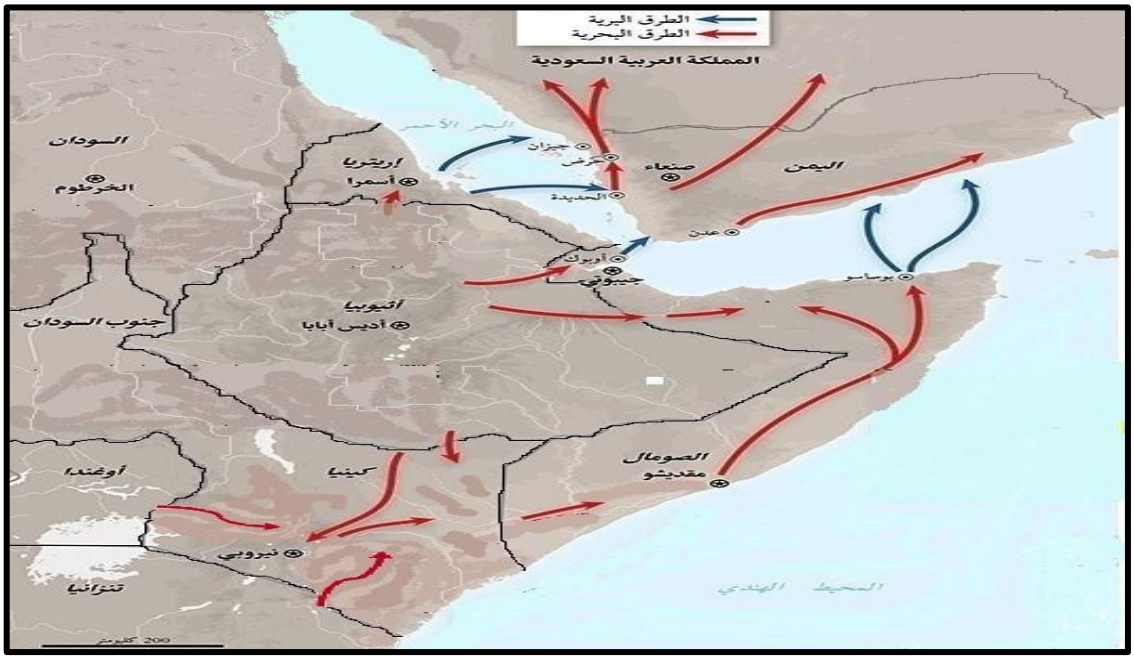

المصدر: التحقيق الميداني للسنوات ٢٠١٦، ٢٠١٧، ٢٠١٨م.

من خلال الخريطة رقم (١) ونتيجة للموقع الجغرافي والاستراتيجي، الذي يحتله اليمن وبإعتباره يقع على الضفة الأخرى المحاذية لدول القرن الأفريقي كالصومال وجيبوتي وأرتيريا، فأن اليمن تعتبر من أهم بلدان العبور إلى دول الخليج العربي والاستقرار للمهاجرين من بلدان أفريقيا، لذلك نجد أن المهاجرين الغير شرعيين يسلكون عدة طرق من بلدانهم من أجل الوصول إلى اليمن ومن ثم إلى دول الخليج العربي حيث نجد أن المهاجرين من أوغندا وتنزانيا وكذلك من جنوب أثيوبيا يدخلون إلى كينا ثم الصومال حتى يستقر بهم الحال في مينا بوساسو الصومالي ثم ينطلقوا في قوارب صغيرة في طريقين عبر البحر العربي وخليج عدن إلى شواطئ حضرموت وشبوة وأبين.

أما المهاجرين غير الشرعيين القادمين من وسط وشمال أثيوبيا فيأخذون عدة مسارات للوصول الى شواطئ دول القرن الافريقي فقسم منهم ينطلق عبر الصومال إلى بوساسو ثم يستقلون قوارب ويعبرون البحر العربي وخليج عدن حتى يصلوا إلى السواحل الشرقية في اليمن، والقسم الأخر يدخلون إلى جيبوتي وينطلقون عبر ميناء أوبوك الجيبوتي ثم يأخذون قوارب ويعبرون مضيق باب المندب إلى ميناء المخا اليمني، والقسم الأخير الواصلين من اثيوبيا وإرتيريا يسلكون الشواطئ الإريترية حتى يصلون إلى شواطئ الحديدة وميناء ميدي على البحر الأحمر. لذلك أصبحت دول القرن الافريقي وشرق أفريقيا هي الأكثر حركية وهجرة إلى اليمن، نتيجة لتطور وسائل النقل وقد أخذت هذه الظاهرة في التطور وكذلك لما تعانيه تلك البلدان من ظروف صعبة وحروب ومشاكل سياسية. ومن العوامل التي تشجع وتزيد من ظاهرة تدفق الهجرة غير الشرعية من القرن الإفريقي إلى اليمن هو الموقع الاستراتيجي لليمن كما سبق القول، من حيث إطلالها المباشر على الممرات الملاحية من خلال طول الشريط الساحلي لليمن الذي يصل ٢٤٥٠كم والمطل على كلاً من البحر الأحمر من جهة الغرب و والبحر العربي من جهة الجنوب، فقد كان لامتداد طول الساحل لدول القرن الافريقي ومواجهته المباشرة للسواحل اليمنية أثر كبير في تدفق الهجرة غير الشرعية بالإضافة إلى إن عامل المسافة بين بعض المناطق الساحلية الصومالية النشطة في تهريب البشر والمناطق الساحلية اليمنية المقابلة لها تتفاوت من ١٥٠- ١٥٧ ميلاً بحرياً وهذه العوامل ساعدت في حركة تدفق الهجرة المستمرة والتي أصبحت تمارس شبه يومية من المناطق الساحلية لدول القرن الأفريقي حيث يقوم المهربين بإنزال المهاجرين ليلاً على المناطق الساحلية لمحافظة أبين، شبوة، حضرموت والحديدة وحجة.

وحسب تقرير هيومن رايتس ووتش أن المهاجرون من أثيوبيا التي ليست لها حدود بحرية يخرجون في جماعات مع دليل من نفس البلد، إلى ميناء أوبوك في جيبوتي، والبعض يقوم

بالرحلة كاملة سيراً على الأقدام، في حين يختبئ آخرون في شاحنات على ظهرها حاويات معدنية، وأن المهاجرون الذين قابلتهم دخلوا جيبوتي من عدة معابر حدودية برية وعبر الحدود البرية المفتوحة، دون تدخل المسؤولين وقالت أن من أجرت معهم مقابلة عام ٢٠١٢م، أنهم عبروا من إثيوبيا، برفقة مهرباً يدلهم على الطريق حتى وصلوا إلى جيبوتي سيراً على الأقدام مرورا بالكثير من الحراس، لكن لم يوقفهم أحد، وعند وصولهم منطقة أوبوك، انتظروا حتى الليل ثم ركبوا قارب لنقلهم إلى ساحل اليمن، وذكرت بأنه يعبر في كل قارب ما بين ١٠٠ – ١٥٠ مهاجراً، وتستغرق الرحلة إلى الشاطئ اليمني ست إلى سبع ساعات[١٥].

كما أن تدفق الهجرة غير الشرعية وحجمها يعتمد على حالة البحر وظروف الطقس ويستغل المهربون هدوء البحر أحياناً، بالإضافة إلى عملية تغيير خطوط السير ومناطق الانزال بين الحين والأخر وعادة ما يرافق عملية تهريب المهاجرين إلى السواحل اليمنية حدوث كثير من حالات الغرق والوفيات، حيث أن عملية التهريب تتم بطريقة غير صحيحة من حيث تحميل القوارب بأعداد كبيرة جداً من المهاجرين.

ويتمكن المهاجرون غير الشرعيين من الوصول إلى السواحل اليمنية نتيجة لعدم وجود سيطرة كافية على السواحل اليمنية وضبط المهاجرين داخل معسكرات الإيواء التابع للمفوضية السامية فإنهم يجتازون الحدود البرية اليمنية ثم ينتشرون بطريقة عشوائية داخل المحافظات، ولذلك نجد أن من يرغب في مواصلة رحلته إلى دول الخليج العربي فإنهم يستخدمون طرق التهريب المنظمة أو القيام بالرحلة لوحدهم، أو يستخدمون مساعدة المهربين غير الرسميين بالقرب من الحدود، ولتمويل رحلتهم إلى السعودية يعمل المهاجرون في الزراعة أو يرتبطون بالعمل الداخلي أو العمالة الأخرى التي لا تتطلب مهارة[١٦]. ويستقر في اليمن من لم يستطيع اجتياز حدود دول الخليج العربي، وهكذا يكون الهجرة غير الشرعية أصبحت من أكثر التحديات والمعوقات التي تهدد أمن ومجالات الحياة المختلفة لليمن.

المحور الثاني: سياسة وانعكاسات الهجرة الغير شرعية على اليمن

يعتبر اليمن من البلدان المتوسط المساحة ويمتلك حدوداً بحرية وبرية تمتد إلى الآلف الكيلومترات والحدود البحرية تقع محاذية لدول القرن الأفريقي مناطق انطلاق الهجرة غير الشرعية، لذلك كان من الضروري أن تتبنى السلطات اليمنية استراتيجية واضحة تجاه الهجرة، والتي أثبتت التجارب أن لها انعكاسات سلبية على الاقتصاد الوطني لليمن من جهة وكذلك انعكاساتها الاجتماعية والأمنية، وهو ما يعني أن التركيبة الاجتماعية والثقافية تتأثر أيضاً

مع وجود أعداد هائلة من المهاجرين الغير شرعيين في البلاد، وفي هذا المحور سوف نناقش سياسات اليمن تجاه الهجرة غير الشرعية وانعكاساتها على البلد.

١. السياسة اليمنية تجاه الهجرة غير الشرعية

أصبحت الهجرة الخارجية اليوم هجرة غير شرعية، لأن أغلبية دول العالم أغلقت أبوابها أمام تيارات الهجرة القادمة من الدول المصدرة لها، وذلك بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١م، حيث أغلقت دول أوروبا وامريكا وكندا ودول الخليج الغربي الوجهة المفضلة للمهاجرين الأفارقة أبوابها، مما أضطر هؤلاء الأفارقة إلى الهجرة الغير شرعية لدخول هذه الدول، لكن من الواضح أن اليمن لم تجاري هذه السياسات الدولية تجاه الهجرة، حيث تركت سواحلها مفتوحة لدخول الراغبين في الهجرة إليها، حتى تم تأسيس مصلحة خفر السواحل وفقاً للقرار الجمهوري رقم (١) لعام ٢٠٠٢م والتي تتركز مهمته في تعزيز الأمن البحري في البحر الأحمر وخليج عدن والبحر العربي وأهم المهام التي تنفذها المصلحة هو مكافحة التهريب والهجرة غير الشرعية، وكذلك البحث والإنقاذ وإرشادات السلامة البحرية وتقديم المساعدات الإنسانية للمتضررين وطالبي الاستغاثة، وتقوم مصلحة خفر السواحل في مكافحة الهجرة غير الشرعية وخصوصاً في المناطق الساحلية التي نتواجد فيها وعلى وجه الخصوص فقد تم الحد من الهجرة غير الشرعية على بعض نقاط الشريط الساحلي الجنوبي لميناء عدن وحتى منطقة رأس العارة وبعض مناطق البحر الأحمر، نظراً لتواجد تلك القوات في تلك المناطق الساحلية، لكن عدم اكتمال متطلبات البنية التحتية الأساسية لتلك القوات، وعدم تواجد خفر السواحل على امتداد الساحل الجنوبي والغربي لميناء عدن وحتى المكلا وعلى البحر الأحمر من باب المندب حتى ميدي يجعل من تلك السواحل ملاذاً امناً للمهربين في إنزال المهاجرين غير الشرعيين من دول افريقيا ولهذا فان معظم عمليات الانزال للمهاجرين تحدث وبكثافة في تلك المناطق الساحلية الغير مراقبة.

كما أن للحكومة اليمنية قانون معني بالعمل هو القانون رقم (١٩) لعام ١٩٩١م، هذا القانون يتضمن عدد من الأحكام في توظيف الأجانب ومن لهم تصريح عمل من قبل الحكومة أو القطاع الخاص فطبقاً للقانون فهؤلاء هم فقط من يحق لهم الحصول على تصاريح الإقامة في الأرضي اليمنية، لذلك فأن الحكومة اليمنية تتخذ إجراءات لمراقبة وضع إقامة الأجانب ويتم إعلام المهاجرين بأن عليهم الحصول على تصريح الإقامة، مالم فسيتم ترحيلهم، وايضاً يتم إبلاغ شركات القطاع الخاص الموظفين للأجانب بضرورة استخراج تصاريح العمل والاقامة لديهم مالم فسيتم ترحيلهم.

وفيما يخص اتفاقية اللجوء فقد انضمت اليمن لتلك الاتفاقية الخاصة بعام ١٩٥١م وصادقت على بروتوكولاتها لعام ١٩٦٧م وعام ١٩٨٠م، لكن لم تصدر مرسوم تشرعي أو قانون يختص باللجوء، لذلك فإن السلطات اليمنية تقوم في بعض الأحيان بتجميع المهاجرين غير الشرعيين إلى مدينة صنعاء وعدن والحديدة وتقوم بترحيلهم إلى بلدانهم، لذلك يقوم المهاجرون الغير شرعيون في التنقل بشكل سريع حال وصولهم إلى الشواطئ اليمنية من أجل تجنب تجميعهم ونقلهم إلى مراكز الاستقبال ومن ثم ترحيلهم.

ونتيجة لذلك ورغم حجم التحديات التي تفرضها الهجرة غير الشرعية على اليمن والمخاطر التي يمكن أن تنجر عنها اجتماعياً واقتصادياً وأمنياً، فإنها لم تتبنى بعد سياسة واضحة لمواجهة هذه الظاهرة الخطيرة، التي باتت تؤرق كل دول العالم الغنية منها والفقيرة، وكل ما هناك هو محاولات من السلطات اليمنية المتعاقبة لتنفيذ تعليمات دول الخليج الغنية وخاصة الجارة الكبرى السعودية للحد من استخدام المهاجرين لأراضيها كجسر عبور إلى دول الخليج العربي، الأمر الذي يزيد في تعقيد ملف الهجرة في اليمن ويضاعف من تضرر المصالح اليمنية، لأن ملف الهجرة يدار وفقاً لمصالح دول الخليج العربي، ووفقاً لرؤيتها للمنطقة، التي هي بالضرورة مناقض لمصالح هذه المنطقة.

الواقع أن ملف الهجرة الغير شرعية اليوم في اليمن لا يدار من جهة رسمية واحدة، بل يتبع في وصايته لعدة جهات حكومية عديدة، يأتي على رأسها وزارة الداخلية والدفاع وتشاركهما وزارات الشؤون الاجتماعية والعمل، ووزارة التكوين المهني، الأمر الذي ينجر عنه الكثير من السلبيات على اليمن يأتي على رأسها، بعثرة الجهود الرسمية ويستنزف الموارد البشرية، ويفقد السلطة الحاكمة القدرة على ضبط سياسة موحدة للملف، ويزيد من عدم انسجام الإجراءات المتخذة لمعالجته، وكذلك يساهم في تبذير الموارد المالية الشحيحة، في بلد متخلف كاليمن يعاني من حروب طويلة داخلية وخارجية وكوارث وفقر وندرة كبيرة في توفر الغذاء والخدمات الأساسية.

لذلك ومن خلال المعطيات السابقة نجد أن موضوع الهجرة الغير شرعية في اليمن، لا يحظى بإلاهتمام على المستوى الوطني، الذي يحظى به على المستوى العالمي، بوصفه ملفاً من بين الملفات الدولية الخطيرة، التي تشغل بال المجتمع الدولي في الوقت الراهن، بل أنه ما يزال شبه مهمل من صانع القرار اليمني، الأمر الذي سيزيد من تحدياته ويضاعف من تداعياته وتأثيراته في المستقبل.

٢ـ انعكاسات الهجرة الغير شرعية على اليمن.

لا شك أن التخوفات التي تطرحها اليوم العديد من دول العالم من الهجرة الغير شرعية منطقية في كثير من الأحيان، لأن تدفق أمواج من المهاجرين الغير شرعيين إلى مناطق استقبال أخرى، تفرض على مجتمعات الاستقبال العديد من التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وستكون هذه الانعكاسات أكبر على البلدان ذات الأوضاع الهشة، مثل اليمن التي تعاني من مشاكل صعبة للغاية على كافة المستويات، وهو يرجح انعكاس الهجرة على أوضاعها بشكل أكبر، إذا لم تقم بالسياسات اللازمة لمواجهة ذلك في المستقبل القريب.

. الانعكاسات الاقتصادية للهجرة الغير شرعية على اليمن

إذا كانت الهجرة غير الشرعية تطرح على بلدان الاستقبال الغنية مثل أوروبا وامريكا ودول الخليج الغنية في كثير من الأحيان العديد من المشاكل منها الاقتصادية، فما بالك باليمن وخاصة اليوم الذي مشاكلها الاقتصادية بارزة فيه، فالهجرة المتدفقة إليها فاقمت من أوضاعها الاقتصادية الصعبة أصلا جراء الحروب والمشاكل السياسية التي حلت باليمن، ويتجلى انعكاساتها على الأوضاع الاقتصادية في العبئ الاقتصادي التي تتحمله الدولة اليمنية نتيجة تكاليف استقبال، وإيواء أو ترحيل المهاجرين غير الشرعيين، القادمين من دول أفريقيا.

ونتيجة لتلك الأوضاع السيئة وتدفقات موجات الهجرة غير الشرعية فقد تفاقمت المعاناة المعيشية للسكان في اليمن، منها فقدان أكثر من ١.٢٥ مليون موظف حكومي فقدوا مصادر دخلهم المتمثلة في الرواتب منذ ما يزيد عن السنتين بالإضافة إلى التضخم الذي سبب في زيادة أسعار المواد الغذائية بنسبة تزيد عن ٣٠٠%، وزيادة ٤٠٠% في أسعار المشتقات النفطية، وارتفاع معدلات البطالة، أكثر من نصف سكان اليمن البالغ عددهم حوالي ٢٧ مليون نسمة يعانون من انعدام الأمن الغذائي[١٧]. وكذلك إضعاف العملة إلى أدنى مستوى وتدهور القوة الشرائية للفرد، إضافة إلى ذلك فإن استقبال اليمن ٢ مليون مهاجر غير شرعي، فهذا العدد يشكل ضغطاً على البنية التحتية للبلاد ومرافقها التعليمية والصحية ومجالات النقل والطاقة المدمرة والمتهالكة وخدمات الحماية والأمن والدفاع المدني.

. الانعكاسات الاجتماعية للهجرة غير الشرعية

ساهمت الهجرة غير الشرعية في نشاط شبكات الإتجار بالبشر في اليمن، حيث استغلت تلك الشبكات حاجة المهاجرين وفقرهم في ممارسة بعض الأعمال الغير شرعية، كالدعارة والجريمة المنظمة، وبالتالي يمكن القول أن انتشار هذه الجرائم في المجتمع اليمني انما يرجع إلى إستغلال هؤلاء الوافدين الضعفاء المحتاجين من قبل مافيا الإتجار بالبشر، وتعد من

الأثار السلبية التي يعنيها اليمن والمهاجر نفسة إذ يجد نفسة بعد أن قطع هذه الرحلة الطويلة من المعاناة والآلام والعذاب، بإن النعيم المنشود قد تحول إلى مصيدة، ولا يستطيع الهروب منها مما يزيده إحباطاً وتنتكس حالته وينفجر عنفاً وجريمة.

وبحسب المنظمة اليمنية لمكافحة الإتجار بالبشر فإن جرائم الإتجار بالبشر أصبحت مشكلة داخل المجتمع اليمني وليست ظاهرة محدودة، وأضافت أن من مظاهر الإتجار بالبشر في اليمن تهريبهم إلى دول الجوار واستغلالهم جنسياً، وقد كشفت الأجهزة الأمنية عام ٢٠١٤م عن ٥٠٠ حالة إتجار بالبشر في اليمن أغلبهم مهاجرين غير شرعيين، وأن هناك ١٥٠ معتقلا من عصابات الإتجار بالبشر ألقت السلطات الأمنية القبض عليهم وبينهم أشخاص سوريون ومصريون وأردنيون وأفارقه(١٨).

لذلك أصبح من المعروف أن الشبكات التي تمارس تهريب المهاجرين سراً من بلدان العبور إلى بلدان الاستقبال، ترتبط بعصابات الجريمة المنظمة العابرة للحدود، وللمصالح المتبادلة بين الطرفين، وما يرجح ذلك أكثر، هو تزايد الجريمة المنظمة في اليمن مع تزايد حجم المهاجرين، وقد أشار تقرير صادر عن مفوضية الاتحاد الأوروبي عام ٢٠٠٩م، إلى أن اليمن أصبح بلد من بلدان عبور للجريمة المنظمة، في الوقت الذي تشير فيه الإحصائيات إلى أن ما بين ٤٩ ألف و٥٠ ألف مهاجر يدخلون شهريا إلى اليمن قادمين من دول إفريقيا. وتذكر تلك الإحصائيات أن جزء منهم يتم استقبالهم في مخيمات النازحين ويفر عدد منهم إلى المحافظات اليمنية ويعبر البعض إلى دول الخليج العربي(١٩).

لذلك نجد أن اليمن يتحول إلى بلد عبور للجريمة المنظمة، كتهريب المخدرات والأسلحة وتوسع نشاط القاعدة في المنطقة، يؤكد أن ذلك له علاقة بتزايد أعداد المهاجرين، وهو ما يعني أن تزايد الجريمة المنظمة في اليمن مرتبط بعنصر جديد على المجتمع اليمني، هو انتشار المهاجرين بين صفوفه بأعداد كبيرة، حيث أن عصابات الجريمة المنظمة تجد في العنصر البشري من المهاجرين الغير شرعيين، الشخص المناسب لتجنيده في أنشطتها الإجرامية، كما أن المهاجر الغير شرعي، يبحث عن وسائل مادية تساعده على الوصول إلى بلد المقصد، مما يضطر للتعامل مع عصابات الجريمة المنظمة، للحصول على أموال تساعده على إكمال مسيرة الهجرة من بلد الانطلاق إلى بلد الوصول، وما يزيد في وضوح العلاقة بين الهجرة الغير شرعية والجريمة المنظمة، هو أن الشبكات التي تشرف على تنظيم الهجرة السرية عبر العالم، تلجأ إلى استخدام أساليب عصابات الجريمة المنظمة العابرة للحدود في تنفيذ مخططاتها.

وأشار تقرير أخر، أن العصابات اليمنية والسعودية تعمل على نقل الأطفال الأفارقة إلى المملكة العربية السعودية بغرض الاستغلال الجنسي حيث استغل التجار بعض اللاجئون والمهاجرين من القرن الأفريقي الذين عبروا بطرق غير شرعية إلى اليمن في طريقهم إلى السعودية ودول الخليج الأخرى بحثاً عن العمل، تم استغلوهم جنسياً وتخلوا عنهم في اليمن[٢٠].

وحسب شهادة أحد سكان مدينة عتق محافظة شبوة يشكو ساكنيها، أن الأفارقة الذين وصلوا إلى المدينة بطرق غير شرعية والذي يسكنون حي العبور يتاجرون بالمخدرات والحشيش في اوساط المواطنين، وتسببوا في الفوضاء وإقلاق السكينة العامة، والإعتداء على سائقي باصات الأجرة بالسلاح الأبيض في المنطقة ذاتها، بالإضافة الى تسلق أسوار المساجد بعد أداء الصلاة، وقد شاهدنا ذلك، وأن أغلبهم يعتنق الديانة المسيحية أضيف إلى ذلك و بصفتي أحد ساكني مدينة عتق، أنه وأثناء تجوالي في حي العبور شرق مدينة عتق شاهدت ما يقارب ٦٠٠ – ٧٠٠ مهاجراً افريقياً، وهم يتجولون في منطقة العبور ويسكنوا الأحواش المهجورة على الخط العام، أجسامهم ليست نحيفة ولا يبدو عليها الجوع، ولا ترافقهم نسوة أو أطفال.

ولا تقتصر الانعكاسات الاجتماعية المرتبطة بالهجرة غير الشرعية على المشاكل التي أشرنا اليها سابقاً، إذ نجد لها انعكاسات مأسوية صحية على سكان بلد العبور والاستقبال من خلال احتكاك المهاجر بالتاجر والخباز والحلاق ووسائل المواصلات وغالباً ما يعانون من أمراض معدية ربما تكون مزمنة[٢١]، ولذلك فالمهاجرين الأفارقة إلى اليمن لا يخلو الأمر من اصطحابهم لأمراض معدية والتي قد تطول مدة القضاء عليها لفترات غير معروفة من الزمن، و حسب تقارير منظمة الصحة العالمية التي أشارت إلى أن عدد المصابين بفيروس الإيدز قد أرتفع من ١١ مليون شخص سنة ١٩٩١م إلى ٣٣ مليون حالة عام ١٩٩٩م منها ٢٢.٥ مليون في دول قارة أفريقيا وحدها، ما يمثل نسبة ٦٧.٥%، وفي عام ٢٠٠٣م بلغت النسبة في أفريقيا وحدها ٢٦.٦% من إجمالي ٤٠ مليون حالة على مستوى العالم [٢٢].

والآثار الصحية التي يحملها المهاجر خلال مراحل هجرته، ومنهم من يحمل أمراض متوطنة مثل الملاريا والإلتهاب السحائي والإيدز والسل والكوليرا وحمى الضنك، وحمى الوادي المتصدع والجرب والالتهاب الكبدي، ومن هناك تظهر الآثار الصحية جلية وواضحة في المجتمع من جراء هؤلاء المهاجرين، وهناك نتائج كثيرة تؤكد هذه المسلمات من خلال سجلات وزارة الصحة اليمنية، إذ كان من ضمن الموقوفين مصابون بتلك الأمراض المعدية،

لذلك نجد أن الجميع مهدد بعدوى حاملي الأمراض، بما في ذلك رجال الأمن الذين يتعاملون مع هؤلاء المهاجرين، وقد أثرت بشكل كبير على الجانب الصحي نتيجة لما يحملوه من أمراض معدية و يشكل أعباء إضافية على المؤسسة الصحية في اليمن(٢٣).

وقد يزيد الأمر خطورة أن هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين لا تتوفر لهم أية ضمانات أو شهادات صحية خاصة بهم، بل إن الكثير منهم لا يحمل حتى وثائق تثبت هويته مما يصعب التعامل معهم، أضافة إلى ذلك ساهم هؤلاء المهاجرون على تنامي الأحياء العشوائية وعلى تدني الخدمات الضرورية، وتدهور البيئة وأيضا مشكلة الهوية الثقافية وتراجع القيم والمبادئ وكذلك دخول عادات غريبة على المجتمع اليمني، مثل السطو على الغير بالإكراه والسرقة والتسول في الشوارع والجولات حتى وصلت الحالة إلى أن يصل الأفريقي يتسول إلى البيوت، وكذلك كثرة الرشاوي التي يدفعها الأفارقة من أجل الحصول على الأوراق اللازمة للبقاء في اليمن، وانتشار الشعوذة والسحر وخاصة عند النساء من قبل الأفارقة، لذلك فقد ساهمت الهجرة غير الشرعية في نمو الكثير من المشاكل الاجتماعية في المجتمع اليمني، مما يؤثر سلباً في تطبيق رؤية اجتماعية تنتشل البلاد من تلك المشاكل السلبية، نتيجة الاختلالات التي أحدثها العدد الكبير والهائل من المهاجرين الغير شرعيين إلى اليمن.

. الانعكاسات السياسية للهجرة غير الشرعية على اليمن

تعتبر الانعكاسات السياسية للهجرة غير الشرعية، في مقدمة الانعكاسات التي أصبحت تمثل هاجساً مقلقاً لكافة الدول، فالأخطار التي تكمن وراء تدفق مئات الآلاف من الأفراد بطريقة تتسم بالغموض، وخارج الاطر الشرعية وخارج المنافذ المحددة لعبور الأشخاص، تؤثر على العلاقات السياسية بين الدول.

وفي اليمن نجد أن استقبال التدفقات البشرية الكبيرة المتمثلة في الهجرة غير الشرعية الأفريقية قد شكلت خطراً وعبئاً ثقيلاً عليه، متمثلة بالموارد المالية والبشرية، وما يشكله تدفق هذه الأعداد التي تختلف في طبيعة شخصيتها وثقافتها ومقاصدها من خطر على الأمن القومي اليمني، فهؤلاء المهاجرون يتخذون عدة طرق وأساليب للتحايل على القانون والسلطات السياسية والأمنية اليمنية، مما يشكلون مصدراً خطراً وحقيقياً للأمن القومي اليمني، ويشكلون أداة سلبية للعبث بالأمن الوطني، ووسيلة لتهديد الإستقرار، كما أنها يمكن أن تكون وسيلة يسهل اصطيادها وتوظيفها لأهداف أمنية وسياسية معادية لدول الجوار، مما يؤدي إلى دفع العلاقة بين دول المنطقة إلى حالة من التوتر، وتبادل الاتهامات بشأن

التهاون في التعامل مع هذه الظاهرة، ومن أمثلة ذلك توتر العلاقات اليمنية السعودية، بسبب المهاجرون غير الشرعيين في استخدام الأرضي اليمنية من أجل الوصل إلى السعودية.

إضافة إلى ذلك أدى تدفق الهجرة غير الشرعية إلى حالة من الاضطراب السياسي اليمني، وقد شكلت عباً على صانعي القرار السياسي اليمني، وساهمت في إختارق سيادة الدولة، نتيجة التدخلات الخارجية المرتبطة بمكافحة الهجرة غير الشرعية، وأدت هذه التدخلات إلى تدويل القضية اليمنية، وإخراج القرار السياسي من صناعه في اليمن، منها عدم قدرة الأمن اليمني على التحكم والسيطرة على حدود اليمن، فقد استعانت السلطات السياسية اليمنية بقوات أجنبية لرصد الهجرات غير الشرعية التي تخترق الحدود اليمنية.

وكذلك شكلت الهجرة غير الشرعية فوضى أمنية وسياسية داخل اليمن إذ ساهمت في ازدياد الجماعات المسلحة وشبكات التهريب ودخول الفكر المتطرف لليمن، لأن كثير منهم هاجروا من بلدانهم لأسباب سياسية، لذلك فإن تأثير المهاجرين وما يحملونه من أفكار متطرفة ربما قد يهدد القيم ومبادئ النظام السياسي اليمني، وحالة عدم الاستقرار السياسي، حيث لا يرتكز الاستقرار على الحالة العسكرية والأمنية بقدر ما يرتكز على الكثير من التدابير السياسية لمعاجلة أثرها وأن استقرار النظام السياسي مرهون بقدرته على الحد من تلك الهجرات الغير شرعية والتي تهدد النظام السياسي اليمني.

خاتمة

وفي ختام هذا العمل الذي حاولنا فيه دراسة ظاهرة هجرة الأفارقة غير الشرعية إلى اليمن وانعكاساتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، حيث أصبحت تهدد حاضر ومستقبل اليمن، مما يحتم على صانع القرار فيها، أخذ الإجراءات اللازمة للحد من آثارها التي يمكن أن تنجر عنها وأتباع السياسات الكفيلة بمواجهة انعكاساتها على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومن خلال هذه الدراسة تم التطرق إلى أهم النتائج والتوصيات التي خرجت بها هذه الدراسة.

- بينت الدراسة أن اليمن عرف الهجرة غير الشرعية القادمة من دول أفريقيا منذ سنوات التسعينيات وأخذت في التزايد في السنوات الأخيرة وأن الغالبية العظمى منهم فروا من بلدانهم بسبب الصراعات السياسية والأوضاع المعيشية والكوارث الطبيعية والحروب التي تقف وراء هجرتهم الأمر الذي ينذر بكارثة إنسانية ليس على اليمن فحسب بل على دول المنطقة.
- وضحت الدراسة أن موانئ دول القرن الافريقي تحولت إلى مسار رئيسي للهجرة غير الشرعية إلى اليمن، حيث يستخدمها مئات الآلاف من المهاجرين كدولة مقصد ونقطة عبور

في رحلتهم إلى دول الخليج العربي، وذلك لقربها من تلك الدول واتساع مساحتها وطول حدودها مع دول الجوار، بالإضافة إلى الوضع السياسي الأمني في البلاد هذا ما أثرت على أجهزة الأمن المنوط بمكافحتها خاصة منذ عام ٢٠١١م وما تلاه من أحداث.

- وجود علاقة وطيدة بين الهجرة غير الشرعية، ومعسكرات إيواء النازحين الأفارقة التي تشرف عليها المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في اليمن، بمثابة محطات لزيادة تدفقها، وكذلك شبكات تهريب البشر، حيث يعد المهربون عامل من عوامل استفحال ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وأن التدابير التي تتخذها السلطات اليمنية لمكافحتها ما زالت ضعيفة ولأترقى إلى سياسة ورؤية واضحة للحد منها فالأجهزة الأمنية والأدرية ما تزال ضعيفة زد على ذلك انتشار الفساد فيها، كلها عوامل شجعت على الهجرة الغير الشرعية إلى اليمن.

- بينت هذه الدراسة أن الهجرة غير الشرعية ساهمت في زيادة الانعكاسات السلبية السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتمثلة في زعزعة الاقتصاد وارتفاع معدلات البطالة في اليمن، وانتشار الجرائم والتزوير والنصب والاحتيال والسرقة والسحر والتسول وظهور العديد من الامراض المعدية داخل المجتمع اليمني، وكذلك شكلت فوضى أمنية وسياسية داخل اليمن إذ ساهمت في ازدياد الجماعات المسلحة وشبكات التهريب ودخول الفكر المتطرف لليمن.

التوصيات.

- نقترح أن تكون موقع معسكرات الإيواء في الجزر اليمنية البعيدة من الساحل اليمني، بدلاً من تواجدها داخل مراكز المدن اليمنية لإن هذا الإجراء التحفظي سيعمل على حصر اللاجئين في منطقة محدودة فقط وخصوصاً في ظل الإشراف والرقابة الجادة من الجهات المعنية ومع العلم المسبق للمهاجرين الأفارقة بأن مصيرهم سيكون البقاء داخل تلك الجزر فإن ظاهرة التدفق سوف تتلاشى تدريجياً وتخف حدتها.

- دعم البنية التحتية لمصلحة خفر السواحل اليمنية، حيث أن وجود أرصفة وزوارق ذات كفاءة في الإبحار بالمياه الإقليمية ستعزز من دور خفر السواحل في تنفيذ مهام الأمن البحري في المنطقة من خلال اعتراض ومطاردة المهربين والحد من الهجرة غير الشرعية.

- تشديد العقوبات على مهربي المهاجرين وخاصة الذين ينتمون إلى عصابات الجريمة المنظمة، وكذلك يجب أن تسارع الدولة إلي إصدار قوانين صارمة لمكافحة هذه الجريمة، وعدم الاعتماد على النصوص المتناثرة في القوانين الجنائية.

- تحديث منظومة التشريعات الوطنية المتعلقة بمكافحة الهجرة غير الشرعية بما يوائم التطور الذي صارت عليه هذه الظاهرة بما يوائم المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

- تفعيل وسائل الإعلام في القنوات الرسمية اليمنية، وذلك من خلال إنتاج وبث برامج إعلامية متنوعة تتعلق بتوعية الناس بمخاطر الهجرة غير الشرعية.
- منح حوافز مالية للعاملين بمكافحة الهجرة غير الشرعية، ومكافحة التهريب نظراً للمخاطر التي يتعرضون لها.
- التنسيق مع دول الخليج العربي وخاصة مع الجارة الكبرى، كونهم متضررين من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، بهدف خلق تعاون فعال لمكافحتها وتقديم المساهمة الفاعلة لبلد العبور أسوةً بما تم اتخاذه من قبل الاتحاد الأوروبي ودول شمال أفريقيا.
- خلق جهة وأحدة تتعامل مع ملف الهجرة الغير شرعية على المستوى الوطني، ويسلم لها الصلاحيات والمسؤوليات المتعلقة بكافة قضيا الهجرة غير الشرعية ومكافحتها.

هوامش البحث:

(1)- African Center for Justice and Peace Studies, Illegal Immigration and Violations Related to the Rights of Asylum Seekers to Sudan, New York, African Center for Justice and Peace Studies, June - December 2017.p 6-7.

(2)- Mohammed Noman, Cause and Consequence of Cross Border Illegal Migration from South Wollo, Ethiopia, in Arts and Social Sciences Journal Constanta, OMICS International, Volume 7 . Issue 2, 2016.p.6.

(3)- Balayneh Genoro Abire and G. Y. Sagar, The Determinant Factors Of Illegal Migration To South Africa And Its Impacts On The Society In Case Of Gombora District, Hadiya Zone In Ethiopia: A Bayesian Approach, in IOSR Journal of Mathematics , (New York, international organization of scientific research , Volume 12, Issue 3 Ver. VI .May. - Jun. 2016 .p.56.

(4)- Aderanti adepoju, Migration in sub-Saharan Africa, in Current African Issues, Uppsala, The Nordic Africa Institute, ,No.37, 2008.p.31-32.

(5)- Sonja Fransen, and Katie Kuschminder, Migration in Ethiopia: History, Current Trends and Future Prospects, (Maastricht, Maastricht Graduate School of Governance, Paper Series: Migration and Development Country Profiles, Desember 2009.p.4-7

(6)= Muhammad Noman, Cause and Consequences of Illegal Cross-Border Migration from South Lulu, Ethiopia, previous reference. 2012. p. 11.

(٧)- Dirk Kohnert, African Migration to Europe: Obscured Responsibilities and Common Misconceptions , Giga working paper, Hamburg , GIGA German Institute of Global and Area Studies, NO.49, May 2007.p. 9 – 10.

(8)-Katie Kuchminder, et al., A Glimpse of Ethiopian Migration: A Comparison of the Characteristics
of Ethiopian Migrants to Africa and the Middle East, Study on Migration Routes in East and Horn of Africa, Maastricht, Maastricht University, August 2012, p. 17.

(9)-Abdulkader Saleh Mohammad and Kjetil Tronvoll, Eritrean opposition parties and civic Organisations (Oslo, norwegian peacebuilding resource centre, Expert Analysis , 2015 .p 1- 2.

(١٠)– مغاوري شلبي، الأبعاد الاقتصادية لهجرة العمالة، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ١٦٥، ٢٠٠٦ ص ١١.

(11)-Office of the High Commissioner for Human Rights Rritrea, Just Deserters: Why Indefinite National Service In Eritrea Has Created A Generation Of Refugees December. 2015.p.2.

(١٢)– سعيد عبدولي، الهجرة غير الشرعية في بلدان القارة الافريقية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية – تونس، بدون تاريخ، ص ٢٢.

(١٣)– المنظمة الدولية للهجرة، حالة الهجرة الدولية، منشور على موقع المنظمة، عام ٢٠١٨م، ص ١٦.
(١٤)– العميد على راصع، رئيس مصلحة خفر السواحل في اليمن، الهجرة غير الشرعية من القرن الإفريقي إلى اليمن وأثرها على المنطقة ورقة عمل مقدمة لندوة الفرص والتحديات في الهجرة الدولية، صنعاء، عام ٢٠٠٧م، ص ٦.
(١٥) – هيومن رايتس ووتش، تقرير عن الهجرة السرية واللجوء في أفريقيا إلى اليمن والسعودية، عام ٢٠١٢م، منشور على موقع منظمة الهجرة الدولية، عام ٢٠١٢م، ص ١٨.
(١٦) –منظمة الهجرة الدولية، تقرير عن الهجرة المختلطة بالصومال إلى خليج عدن، عام ٢٠٠٨م، ص ١٣.
(١٧)– مركز الدارسات والاقتصاد، تقرير مؤشرات الاقتصاد اليمنين، صنعاء، عام ٢٠١٩م ص١٢. ١٣.
(١٨) – المنظمة اليمنية لمكافحة الإتجار بالبشر، تقرير عن الإتجار بالبشر، صنعاء، عام ٢٠١٤م، ص ٦.
(١٩)– تقرير حالة الهجرة الدولية لعام ٢٠١٧م، الهجرة في المنطقة العربية وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ص١٦.
(٢٠). منظمة حقوق الأنسان، تقرير عن العنف والإتجار بالبشر، صنعاء، عام ٢٠١٦م، ص٤.
(٢١) –على الحوات، الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي، اتحاد المغرب العربي الجامعة المغاربية، الطبعة الأولي –طرابلس – ليبيا عام ٢٠٠٧م، ص ١٣٧.
(22)- Faten El-Banna, AIDS in Africa, African Strategic Report, Second Edition, African Research Center, 2003.p. 536.
(٢٣) .– الشرق الأوسط، اليمن قنبلة موقوتة بسبب مهاجرو أفريقيا غير الشرعيين، العدد 41، عام ٢٠١٦م، ص ٣.

المراجع العربية :

- المنظمة الدولية للهجرة، حالة الهجرة الدولية، منشور على موقع المنظمة، عام ٢٠١٨م.
- العميد على راصع، رئيس مصلحة خفر السواحل في اليمن، الهجرة غير الشرعية من القرن الإفريقي إلى اليمن وأثرها على المنطقة ورقة عمل مقدمة لندوة الفرص والتحديات في الهجرة الدولية، صنعاء، عام ٢٠٠٧م.
- المنظمة اليمنية لمكافحة الإتجار بالبشر، تقرير عن الإتجار بالبشر، صنعاء، عام ٢٠١٤م.
- الشرق الأوسط، اليمن قنبلة موقوتة بسبب مهاجرو أفريقيا غير الشرعيين، العدد 41، عام ٢٠١٦م،
- تقرير حالة الهجرة الدولية لعام ٢٠١٧م، الهجرة في المنطقة العربية وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.
- سعيد عبدولي، الهجرة غير الشرعية في بلدان القارة الافريقية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية – تونس، بدون تاريخ.
- على الحوات، الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي، اتحاد المغرب العربي الجامعة المغاربية، الطبعة الأولي –طرابلس – ليبيا عام ٢٠٠٧م.
- مغاوري شلبي، الأبعاد الاقتصادية لهجرة العمالة، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ١٦٥، ٢٠٠٦.
- منظمة الهجرة الدولية، تقرير عن الهجرة المختلطة بالصومال إلى خليج عدن، عام ٢٠٠٨م.
- مركز الدارسات والاقتصاد، تقرير مؤشرات الاقتصاد اليمنين، صنعاء، عام ٢٠١٩م.
- منظمة حقوق الأنسان، تقرير عن العنف والإتجار بالبشر، صنعاء، عام ٢٠١٦م.
- هيومن رايتس ووتش، تقرير عن الهجرة السرية واللجوء في أفريقيا إلى اليمن والسعودية، عام ٢٠١٢م، منشور على موقع منظمة الهجرة الدولية، عام ٢٠١٢م.

المراجع العربية مترجمة للانجليزية:

- Ali Al-Hawat, Illegal Migration to Europe through the Countries of the Arab Maghreb, Arab Maghreb Union, Maghreb League, first edition - Tripoli - Libya in 2007.
- Maghawry Shalaby, The Economic Dimensions of Labor Migration, International Politics, Cairo, Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies, No. 165, 2006
- Said Abdouli, Illegal Immigration in the Countries of the African Continent, Faculty of Letters, Humanities and Social Sciences - Tunisia, undated.
-International Organization for Migration, The State of International Migration, published on the IOM website, 2018.
- Brigadier Ali Rasa', Head of the Coast Guard in Yemen, Illegal immigration from the Horn of Africa to Yemen and its impact on the region Working paper presented to the Symposium on Opportunities and Challenges in International Migration, Sana'a, 2007.

- Human Rights Watch, Report on clandestine migration and asylum in Africa to Yemen and Saudi Arabia, 2012, published on the website of the International Organization for Migration, 2012.
-International Organization for Migration, Report on the Mixed Migration of Somalia to the Gulf of Aden, 2008,
- Center for Studies and Economics, Yemeni Economic Indicators Report, Sana'a, 2019.
- Yemeni Organization for Combating Trafficking in Human Beings, Report on Human Trafficking, Sana'a, 2014.
- The State of International Migration Report, Migration in the Arab Region and the 2030 Agenda for Sustainable Development.2017.
- Human Rights Organization, Report on Violence and Human Trafficking, Sana'a, 2016.
- Middle east. Yemen is a time bomb because of Africa's illegal immigrants, Issue 41, 2016.

المراجع الإنجليزية:

- African Center for Justice and Peace Studies, Illegal Immigration and Violations Related to the Rights of Asylum Seekers to Sudan, New York, African Center for Justice and Peace Studies, June - December 2017.
- Aderanti adepoju, Migration in sub-Saharan Africa, in Current African Issues, Uppsala, The Nordic Africa Institute, ,No.37, 2008.
- Abdulkader Saleh Mohammad and Kjetil Tronvoll, Eritrean opposition parties and civic Organisations (Oslo, norwegian peacebuilding resource centre, Expert Analysis , 2015 .
- Balayneh Genoro Abire and G. Y. Sagar, The Determinant Factors Of Illegal Migration To South Africa And Its Impacts On The Society In Case Of Gombora District, Hadiya Zone In Ethiopia: A Bayesian Approach, in IOSR Journal of Mathematics , (New York, international organization of scientific research , Volume 12, Issue 3 Ver. VI .May. - Jun. 2016 .
- Dirk Kohnert, African Migration to Europe: Obscured Responsibilities and Common Misconceptions , Giga working paper, Hamburg , GIGA German Institute of Global and Area Studies, NO.49, May 2007.
- Faten El-Banna, AIDS in Africa, African Strategic Report, Second Edition, African Research Center, 2003.
- Katie Kuchminder, et al., A Glimpse of Ethiopian Migration: A Comparison of the Characteristics
of Ethiopian Migrants to Africa and the Middle East, Study on Migration Routes in East and Horn of Africa, Maastricht, Maastricht University, August 2012.
- Muhammad Noman, Cause and Consequences of Illegal Cross-Border Migration from South Lulu, Ethiopia, previous reference. 2012.
- Mohammed Noman, Cause and Consequence of Cross Border Illegal Migration from South Wollo, Ethiopia, in Arts and Social Sciences Journal Constanta, OMICS International, Volume 7 . Issue 2, 2016.
- Office of the High Commissioner for Human Rights Rritrea, Just Deserters: Why Indefinite National Service In Eritrea Has Created A Generation Of Refugees December. 2015.
- Sonja Fransen, and Katie Kuschminder, Migration in Ethiopia: History, Current Trends and Future Prospects, (Maastricht, Maastricht Graduate School of Governance, Paper Series: Migration and Development Country Profiles, Desember 2009.